

مغامرة تركية لشراء حطام صناعة الحديد البريطانية

أغراض سياسية استعراضية في صفقة تفتقر للجذوى الاقتصادية

أثار تصد شركة تابعة لصندوق تقاعد للجيش التركي، لسباق الاستحواذ على مجموعة بريتش ستيل، الكثير من الأسئلة عن أهداف أنقرة بسبب صعوبة إنقاذ المجموعة البريطانية المتعثرة، التي فشلت جميع محاولات إنقاذها خلال السنوات الماضية.

لندن - أكدت تقارير إعلامية بريطانية أن شركة أتار التركية وهي أداة استثمار مملوكة بالكامل لصندوق مساعدة القوات المسلحة التركية، أصبحت الأقرب للاستحواذ على مجموعة بريتش ستيل البريطانية المتعثرة. وأكدت صحيفة فايننشال تايمز أن الشركة التركية، الخاضعة لنفوذ الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي أجرى تعديلات على إدارتها، تجري مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن الدعم المالي للاستحواذ على بريتش ستيل، التي سقطت في التصفية الإلزامية في مايو الماضي. ويرأس صندوق معاشات الجيش التركي، المعروف باسم أويك الجنرال السابق محمد ناس، بينما حضر اجتماعه السنوي في شهر مايو وزير الدفاع التركي ورئيس القوات المسلحة التركية.

وبلغت إيرادات الصندوق التركي نحو 9.8 مليار دولار العام الماضي حين بلغت قيمة أصوله نحو 19.3 مليار دولار، وهو يتمتع بمرونة كبيرة بسبب عدم التزامه بتسديد مدفوعات ثابتة لأعضائه البالغ عددهم 360 ألفاً.

وتنتشر أصول الصندوق في قطاعات صناعة الأسمنت والزراعة والتعدين والطاقة، فضلاً عن مشروع مشترك مع شركة رينو الفرنسية لصناعة السيارات. من المتوقع أن يتم الكشف عن أفضل العروض المقدمة لإنقاذ بريتش ستيل في غضون أيام، لتبدأ بعد ذلك محادثات حصرية لعدة أسابيع لاستكمال تفاصيل الصفقة لتفادي إفلاس ثاني أكبر صانع الصلب في المملكة المتحدة والحفاظ على الألاف من الوظائف.

ونسبت فايننشال تايمز إلى مصدر مقرب من شركة أتار التي أسسها الصندوق عام 2005 وهي أكبر مساهم

فايننشال تايمز أتار
تعتبر بريتش ستيل
خطوة أولى في سلسلة
استثمارات عالمية

FT

وينحصر اهتمام لندن بإنقاذ الشركة في منع تسريح العمال ونهاية أكبر رموز الثورة الصناعية في هذا الوقت الحساس، وهي تقترب من موعد معركة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وتتساءل وسائل الإعلام البريطانية عن هدف أنقرة من الاستحواذ على شركة تعثر جميع محاولات إنقاذها بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، وتقام منشآتها واختفاء الجذوى الاقتصادية من استمرار عملها.

يبدو أن الصندوق التركي، الذي يساهم في تمويل معاشات التقاعد للجيش التركية ويقدم لمنسوبيه قروضا



إنقاذ آخر رموز الثورة الصناعية البريطانية

ويتضمن العرض التركي زيادة الإنتاج في موقع لينكولنشاير، بحسب مصادر مطلعة أكدت أن الإنتاج الحالي يبلغ نحو 2.5 مليون طن سنوياً، وأن الجانب التركي يريد زيادتها بشكل كبير. وأكد أن ذلك سوف يساعد على خفض تكلفة الطن. ويكمن التحدي الفوري لأي مالك جديد لمجموعة بريتش ستيل هو فقدانها لجانب كبير من الطلبات بسبب تعثرها الطويل، إضافة إلى الغموض الذي يحمله البريكست لمنح الأعمال البريطاني. وهو ما يجعل حرص أنقرة على شرائها محاطاً بعلامات استفهام كبيرة.

ضرائبه بانتظام ولا يختلف عن صناعات التقاعد الكبيرة من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة وكندا وهولندا. ويقول خبراء صناعة الصلب إنه سيكون من المنطقي لإنقاذ شركة بريتش ستيل أن تنطوي على نوع من الترابط التجاري مع إردمير، الذي تملك أتار 49.3 بالمئة من أسهمها.

ولا تنتج إردمير ما يكفي من الفولاذ الأساسي لمصانعه، التي تعالج المعدن إلى أشكال ذات قيمة مضافة، في حين أن شركة بريتش ستيل لديها مشكلة معاكسة تتسبب في الخسائر، ولذلك فإنها يمكن أن تتكامل مع إردمير.

الشركات التي يملكها هم مدنيون تم تجنيدهم من عالم الأعمال. وبعد وصول أردوغان إلى السلطة لأول مرة في عام 2002 شملت محاولاته لاستئصال المتأزمين المزعومين من الجيش بعضاً من كبار مديري الصندوق، رغم أن الصندوق نفسه لم يكن مستهدفاً بشكل مباشر. ويؤكد مراقبون أن خضوع الصندوق لنفوذ أردوغان جعله غير خاضع للمساءلة ومنحه امتيازات خاصة عززت من القوة الاقتصادية للقوات المسلحة.

وقام الصندوق مؤخراً بحملة علاقات عامة لتأكيد أنه يتمتع بالشفافية ويدفع في شركة إردمير أكبر منتج للصلب في تركيا، تأكيداً أن الشركة تخطط لسلسلة عمليات استحواذ عالمية في قطاع الصلب، وأنها تعتبر بريتش ستيل خطوة أولى وأساسية. وقال محللون في وكالة التصنيف الائتماني فيتش إن استراتيجية الصندوق التركي الاستثمارية كانت ناجحة حتى الآن، لكنهم حذروا من أن هذه الشركات أكثر تقلباً من الأطراف التي تستثمر في قطعي المرافق والسلع الاستهلاكية. ويتمتع الصندوق بعلاقات قوية مع الجيش التركي، رغم أنه لا ينفق تمويلاً أو يدفع أرباحاً للحكومة، كما أن مديري

عجز قياسي أمريكي رغم زيادة الرسوم

واشنطن - أظهرت بيانات اقتصادية أميركية العجز في ميزانية العام المالي الحالي الذي ينتهي بنهاية سبتمبر، بما تجاوز إجمالي العجز الكلي المسجل في العام المالي الماضي، في ظل نمو الإنفاق بأكبر من وتيرة نمو الإيرادات.

ونكزت وزارة الخزانة الأميركية أن الفجوة بين المصروفات والإيرادات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ارتفعت إلى نحو 867 مليار دولار بزيادة نسبتها 27 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أن إجمالي عجز الميزانية في العام المالي الماضي بلغ 779 مليار دولار، وكان أكبر عجز في الميزانية الأميركية سجل العام 2012.

وأشارت بيانات وزارة الخزانة إلى نمو الإيرادات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي بنسبة 3 بالمئة في حين زادت المصروفات بنسبة 8 بالمئة.

وجاءت زيادة العجز في الموازنة رغم تضاعف حصيلة الجمارك الأميركية خلال تلك الفترة إلى 57 مليار دولار، نتيجة الرسوم الإضافية التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب على بعض الواردات وخاصة من الصين.

وكانت التخفيضات الضريبية التي دعها الحزب الجمهوري وزيادة الإنفاق الحكومي مع زيادة نسبة المسنين بين سكان الولايات المتحدة قد ساهمت في زيادة العجز المالي، رغم أن الجمهوريين يقولون إن الإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها في العام الماضي ستعزز نمو الاقتصاد وترفع إيرادات الحكومة.

وتتوقع تقديرات مكتب الموازنة التابع للكونغرس، زيادة عجز الميزانية على تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2022. ومن المقرر أن يصدر المكتب غير الحزبي توقعاته بشأن النمو الاقتصادي والميزانية الأميركية للسنوات العشر المقبلة يوم 21 أغسطس الحالي.

تباطؤ الاقتصاد الصيني يربك الاقتصاد العالمي

الأثار الجانبية تسقط الاقتصاد الألماني في قبضة الانكماش

المتحدة والصين، انعكست آثارها على أداء الشركات وطلب المستهلكين. وقالت وزارة الصناعة في الشهر الماضي إن الصين سوف تحتاج إلى "جهود شاقة" لتحقيق هدف النمو الصناعي لعام 2019 بنسبة بين 5.5 إلى 6 بالمئة.

وتباطأ نمو الاقتصاد الصيني في الربع الثاني من العام الحالي إلى ما يقارب أدنى مستواه خلال ثلاثين عاماً عند 6.2 بالمئة وظلت الثقة في مجال الأعمال مترعزة مما أثر سلباً على الاستثمارات.

وارتفعت مبيعات التجزئة 7.6 بالمئة في يوليو وهو ما يقل بكثير عن متوسط التوقعات بزيادتها 8.6 بالمئة في وقت تحاول بكين دون جدي إنقاذ الصينيين من زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد. وفي خضم هذه الصورة القائمة تلقت الصين بصيص أمل من الإدارة الأميركية عن تاجيل فرض رسوم جمركية على بعض الواردات الصينية ومنها الهواتف المحمولة وسلع استهلاكية أخرى في محاولة واضحة لتفادي تأثير الرسوم على مبيعات فترة ما قبل عطلة عيد الميلاد في الولايات المتحدة.

وقال ماركوس جوتشوف الخبير الاقتصادي في مؤسسة مورغن ستانلي المالية إن "قطاع التصنيع الذي تحركه الصادرات لا يزال يتضرر بشدة من التباطؤ العالمي، ومن حالة الغموض التي تحيط بالعلاقات التجارية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي". وهذه هي المرة الثانية على مدار الأشهر الاثني عشر الماضية التي يسجل فيها الاقتصاد الألماني انكماشاً، حيث كان قد سجل انكماشاً في الربع الثالث من العام الماضي وبخلاف في ركود في الربع اللاحق.

وتتير تلك البيانات قلقاً واسعاً في أوروبا، بعد أن ساعد الأداء القوي للاقتصاد الألماني في التقليل من آثار التوترات الاقتصادية العالمية. لكن البيانات تضمنت بعض أوجه التفاؤل، حين أظهرت أن الاستهلاك الخاص في الربع الثاني سجل نمواً بوتيرة أسرع من الربع الأول، إضافة إلى نمو الاستثمار خلال الربع الثاني.

أقل من المتوقع ومسوح جاءت نتائجها قائمة للمصانع، مع عودة الانكماش لأسعار المنتجين، مما يعزز توقعات بالحاجة لمزيد من الدعم على مستوى السياسات قريباً.

وكشفت بيانات من مصلحة الدولة للإحصاء أن نمو الإنتاج الصناعي تباطأ على نحو ملحوظ إلى 4.8 بالمئة في يوليو على أساس سنوي وهو ما يقل عن أكثر التوقعات تشاؤماً في استطلاع أجرته رويترز ويمثل أقل وتيرة للنمو منذ فبراير عام 2002.

وزادت واشنطن بقوة بعض الرسوم الجمركية في مايو الماضي لتفتح أبواباً ل حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين.

ولكن الرسوم الجديدة ستطبق في الشهر المقبل على حوالي نصف قائمة مستهدفة من السلع الصينية قيمتها 300 مليار دولار. ويقول محللون إن فرصة إبرام اتفاق تجاري دائم بعد التصعيدات في الآونة الأخيرة تضاعفت بشدة. ونشرت البيانات الصينية حالة من التشاؤم في الأوساط الاقتصادية العالمية، حيث امتدت آثارها إلى جميع أنحاء العالم، وخاصة الدول المتقدمة، وقد ظهرت آثارها أسس على الاقتصاد الألماني، الذي يعتمد بشكل أساسي على الصادرات.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني أن اقتصاد البلاد

اتسع القلق في الأوساط الاقتصادية العالمية بعد بيانات مخيبة عن الاقتصاد الصيني، الذي يعد أكبر محرك للاقتصاد العالمي في ظل زيادة تأثير الحرب التجارية المتصاعدة بين واشنطن وبكين على الشركات والمستهلكين، التي امتدت آثارها لتصل إلى انكماش الاقتصاد الألماني.

بكين - أظهرت بيانات حكومية أمس أن أداء الاقتصاد الصيني تراجع في الشهر الماضي بوتيرة مقلقة تفوق التوقعات، وأكدت أن نمو الإنتاج الصناعي تباطأ إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من 17 عاماً.

وجاء التفور المقلق في نشاط الاقتصاد الصيني، رغم اتخاذ بكين مجموعة من الخطوات لتحفيز النمو منذ



المواجه الجمركية تكبل الاقتصاد الصيني